

أخيرا... بريطانيا تطوي صفحة بريكست

بروكسل ولندن تتوصلان إلى اتفاق ينظم العلاقات المستقبلية

تمكنت بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بعد مفاوضات شاقة ومتعثرة، من التوصل إلى اتفاق بشأن العلاقات التجارية المستقبلية، تطوي معه المملكة المتحدة ملف بريكست نهائياً. وتفاوت لندن كما بروكسل، في اللحظات الأخيرة، مخاطر انفصال دون اتفاق يفتح أبواب الفوضى على الحدود.

لندن - طوت بريطانيا والاتحاد الأوروبي الخميس ملف بريكست نهائياً بعد إعلانها التوصل إلى اتفاق تجاري يضمن انفصالاً منظماً تجنبت معه لندن فوضى في سوق الإمدادات حذر مراقبون من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويهيئ الاتفاق عملية خروج صعبة لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدأت رحلتها في 23 يونيو 2016 حين صوت البريطانيون في استفتاء خاص على خروج بلادهم من الاتحاد.

ويمثل التوصل إلى اتفاق انتصاراً للدبلوماسية الأوروبية بعد أن قبلت لندن في اللحظات الأخيرة عرضاً أوروبياً بشأن مصادم السمك تمسكت برفضه لأسابيع.

وراهنت المملكة المتحدة منذ بداية المفاوضات على سياسة أقصى الضغوط من أجل إجبار بروكسل على تقديم تنازلات، إلا أن حزم الاتحاد الأوروبي ببد هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف.

وأشاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بـ"وحدة وحزم الاتحاد الأوروبي"، مشيراً إلى أن ذلك أثمر عن نجاح في التوصل إلى اتفاق لمرحلة ما بعد بريكست مع بريطانيا.

وقال ماكرون على تويتر إن "وحدة وحزم أوروبا قد أثمرت"، مضيفاً أن "الاتفاق مع المملكة المتحدة ضروري لحماية مواطنينا وصدايقنا ومنتجاتنا وسنعمل على ضمان ذلك". وتركزت المفاوضات على تقاسم حوالي 650 مليون يورو من المنتجات التي يصطادها الاتحاد الأوروبي كل عام في مياه المملكة المتحدة وطول فترة

ووصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الاتفاق بـ"الجيد والمتوازن والمنصف" للطرفين.

وقالت فون دير لاين إن المملكة المتحدة تبقى "شريكة موثوقة" للاتحاد، مضيفة أن الاتفاق "يسمح لنا بالتأكد أخيراً من أن بريكست أصبح خلفنا". وانسحبت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي بنهاية يناير الماضي، لكنها ظلت عضواً في اتحاد السوق الداخلية والاتحاد الجمركي للتكتل إلى حين انتهاء فترة انتقالية تنتهي بنهاية العام الجاري.



جونسون يفي بوعده الانتخابية

والإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الخروج البريطاني من التكتل.

وقال الوزير، المنتم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، "لقد كان ماثوناً تفاوضياً لكن في زمن قياسي عالمي وينقطة نهاية طويلة الأمد، وقد كان الأمر يستحق السير للأمام". وأضاف ساسولي "يأسف البرلمان، لأن مدة المفاوضات وطبيعة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة لا تسمحان بمراقبة برلمانية حقيقية قبل نهاية العام".

وتابع "سيواصل البرلمان عمله داخل الجان المختصة وفي جلسات عامة" قبل اتخاذ قرار في بداية عام 2021.

ويعد الضوء الأخضر لأعضاء البرلمان الأوروبي ضرورياً لدخول الاتفاق رسمياً حيز التنفيذ، ولكن سيتم تطبيقه مؤقتاً لتجنب الخروج من دون اتفاق.

وأعرب وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، عن ارتياحه حيال التوصل إلى اتفاق تجاري بين بريطانيا

وأكد كبير مفاوضي الإتحاد الأوروبي ميشال بارنييه أنه يشعر بشكل رئيسي بالارتياح، مزوجاً بالأسى لرحيل بريطانيا.

وأشار بارنييه إلى بعض النقاط المثيرة للخيبة الأمل، مثل عدم مشاركة بريطانيا في البرنامج الطلابي "إيراموس"، وعدم وجود اتفاق يحدد السياسة الخارجية والدفاع ومسائل التنمية.

وفي غياب التوصل إلى أي اتفاق، كان سيتم فرض قواعد منظمة التجارة العالمية على لندن ما يعني فرض رسوم جمركية وتحديد حصص، إلى جانب تطبيق إجراءات إدارية قد تؤدي إلى اختناقات مرورية ضخمة وتأخير في تسليم البضائع.

وهذه مسألة مؤثرة، لأن الإتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة، حيث تصدر بريطانيا للاتحاد ما يعادل نصف صادراتها الإجمالية، ويمثل الإتحاد الطرف المقابل في حوالي نصف المعاملات التجارية مع المملكة المتحدة في مجال الخدمات.

نعرات عرقية تعمق أزمات الحكومة الإثيوبية

أديس أبابا - قتل الجيش الإثيوبي 42 مسلحاً بعد هجومهم على قرية في إقليم بني شنقول جومز في غرب البلاد، بعد أن أرسلت أديس أبابا تعزيزات أمنية إلى المنطقة للسيطرة على اضطرابات عرقية.

وقال رئيس الوزراء أبي أحمد، الخميس، إنه أرسل قوات إلى إقليم بني شنقول جومز على الحدود مع السودان بعد يوم من إضرام مسلحين مجهولين النار في منازل وقتلهم ما يقرب من مئة شخص في قرية بالإقليم.

وأضاف "مذبحة المدنيين في بني شنقول جومز مأساوية للغاية.. من أجل حل المشكلة من جذورها نشرت الحكومة القوات اللازمة". ولم تتضح الجهة المسؤولة عن الهجوم ولا أهدافه.

وتجتاح أعمال عنف إثيوبيا منذ وصول أبي أحمد إلى السلطة وتسريعه القيام بإصلاحات سياسية خففت قبضة الدولة على بؤر صراعات إقليمية، فيما الهبت الانتخابات المقررة في العام المقبل صراعات على الأرض والسلطة والموارد. وتشهد ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان أعمال عنف مميّنة متكررة منذ تولّى أبي أحمد رئاسة الوزراء في العام 2018 وسارع إلى تطبيق إصلاحات ديمقراطية واقتصادية خففت قبضة الدولة في ما يتعلق بكبح العداوات بين الأقاليم.

وتشكل التوترات العرقية التحدي الأكبر أمام أبي أحمد، وهو تحدٍ يمثل تقويضاً للاستقرار الذي قام عليه النجاح الاقتصادي الذي حققته إثيوبيا مؤخراً.

ونكرت وكالة الأنباء الإثيوبية التي تديرها الدولة أن خمسة مسؤولين بارزين، من بينهم وزير دولة في الحكومة الاتحادية، اعتقلوا للاشتباه في ضلوعهم في مخالفات أمنية بإقليم بني شنقول جومز. ولم تذكر الوكالة المزيد من التفاصيل بشأن اتهامات محددة موجهة إليهم.

وتأتي أحدث موجة عنف في الوقت الذي يقاتل فيه الجيش الإثيوبي جماعة متمردة أخرى في إقليم تيغراي بشمال البلاد في تطورات تشهد نشراً مكثفاً للقوات مما أثار مخاوف من فراغ أمني في مناطق أخرى.

وتحاول أديس أبابا أيضاً تطويق خلافات متصاعدة مع الجار السودان، حيث كادت غارات شنتها ميليشيات إثيوبية على منطقة الفشقة الحدودية أن تتسبب في مواجهات مع الجيش السوداني الذي أرسل تعزيزات إلى المنطقة.

قانون انتخابي على المقاس يمهّد طريق الحرس الثوري نحو السلطة

البرلمان الإيراني يسقط تعديلات تطالب باستبعاد القيادات العسكرية

الخارجية الإيرانية، ولاسيما في الشرق الأوسط، فلطالما كان الحرس الثوري الإيراني وبخاصة فرعه خارج الحدود "فيلق القدس"، المحرك الفعلي للسياسة الخارجية للنظام الإيراني في المنطقة، وبالتالي لن تتم عسكرياً أجهزة صنع السياسة الخارجية الإيرانية وحسب، بل سيبرز طموح طهران إلى تقوية تسليح ميليشياتها مثل حزب الله والحوثيين، فضلاً عن تأسيس ميليشيات جديدة.

علي مطهري
نحن نتجه إلى إنشاء دولة إيرانية تقودها حكومة عسكرية

غلام علي جعفر زاده
واضح تماماً أن السلطة في إيران تنتقل إلى تيار محدد

ورغم ثقة المتشددون في اختيار رئيس عسكري يبدو أن هناك مخاوف لدى النظام، بشأن عدم مشاركة الشعب في الانتخابات، ولاسيما بعد أن شهدت الانتخابات البرلمانية في فبراير الماضي، أقل نسبة مشاركة شعبية على مدى 4 عقود، خاصة أنها جاءت عقب قمع الاحتجاجات الشعبية في نوفمبر الماضي والتي راح ضحيتها حوالي 1500 مظاهر وسجن الآلاف منهم.

كان ذلك ببسط القوة وبدعم من مواليهم المتشددون. وفي المقابل صوت النواب الإيرانيون لصالح السماح لأعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي، اللذين يهيمن عليهما المحافظون، بالترشح للانتخابات التي ستجرى في 18 يونيو 2021، ما يعزز حظوظ المتشددون المواليين للمؤسسة العسكرية.

وقال النائب البرلماني السابق غلام علي جعفر زاده لصحيفة آرمان ملي إن "البرلمان يتبع في أعماله تياراً سياسياً معيناً وليس مصالح البلد"، مضيفاً "واضح تماماً أن السلطة في إيران تنتقل إلى تيار محدد".

وأغلقت التعديلات الباب أمام محاولات سابقة للرئيس الإصلاحية حسن روحاني لإصلاح قوانين الانتخابات الإيرانية، ولاسيما الانتخابات الرئاسية. وفي وقت مبكر من شهر فبراير الماضي، دعا روحاني إلى استفتاء وطني للحد من دور مجلس صيانة الدستور في الانتخابات، ولكن أحبطها المتشددون.

وكان خامنئي حصد ملامح الحكومة المقبلة في البلاد، قائلاً إنها يجب أن تكون "قوية وثورية"، فيما يدفع المتشددون باتجاه ما يصفونها بـ"حكومة حرب" ويريدون رئيساً من صفوف العسكر والحرس الثوري بالتحديد.

ويتوقع متابعون أن فوز مرشح مرتبط بالحرس الثوري سيمتدح هذا الفصل قوة أكبر باتجاه عسكرة السياسة

ولم يستطع أي قائد عسكري في الحرس الثوري الإيراني الوصول إلى منصب رئيس السلطة التنفيذية في إيران منذ عام 1979 وحتى اليوم، على الرغم من هيمنة قادة هذه المؤسسة العسكرية والاقتصادية والأمنية الكبرى على عدد من المناصب السياسية والاجتماعية إلا أن الأزمنة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والتحديات الإقليمية قد تكسر هذه القاعدة.

وأعلن القائد البارز في الحرس الثوري الإيراني محسن رفيق دوست، مؤخراً، أن الرئيس القادم لإيران يجب أن يكون من بين صفوف الحرس الثوري الإيراني إن كان ذلك يساعد في حل مشكلات البلاد.

وأطلق خامنئي يد الحرس الثوري لمواجهة وباء كورونا، ليمنحه بذلك فرصة ثمينة ترسخ قوته في البلاد التي تقول كل المؤشرات إنها ستشهد تغييراً في ملامح نظام الحكم فيها نحو التشدد، في ظل غلبة تيار تصدير الثورة، والذي يعني مناصبة العداة لدول الإقليم والولايات المتحدة.

ويشير مراقبون إلى أن الحرس الثوري الإيراني غير راض بشكل عام عن التدهور السياسي والاقتصادي السريع لإيران، الذي يرى الحرس أنه تهديد للأمن القومي الإيراني، وعليه قد يسعى الحرس الثوري إلى الترشح للمزيد من المناصب عن طريق الانتخاب لإصلاح بعض المشكلات التي تواجهها البلاد، حتى وإن

للحرس الثوري الإيراني إلى السُّلطة من خلال تمكين أعضائه من الحصول على المناصب بالانتخابات. والأهم من ذلك أنه سيمهد الطريق أمام الهيئات شبه العسكرية المسلحة في إيران للظهور كقادة سياسيين جُدد في البلاد، وتثبيت قوة الجماعات التي تدعم الدولة العسكرية بشكل متزايد.

ويسيطر الحرس الثوري بالفعل على معظم أزرع الدولة الإيرانية، لكن بشكل غير معلن، كما أنه يتحكم في قطاعات من الاقتصاد، من بينها، أنشطة تجارية غير قانونية مثل تهريب النفط والمخدرات.



حسين دهقان مرشح بارز لخلافة روحاني

إيمانويل ماكرون
حزم أوروبا أثمر
التوصل إلى اتفاق ما
بعد بريكست

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى

ميشال بارنييه
رحيل بريطانيا
يشعري بالارتياح
الممزوج بالأسى